

هداية المسترشدين

[12] ادلة عليه لظهور ملاحظة الحيثية في نظائر تلك العبارة فيرجع المراد إلى دلالة تلك الأدلة على الفقه واثبات تلك الدلالات إنما يكون في الأصول فمسائله هو ثبوت الدلالة لكل من تلك الأدلة الأمر على الوجوب والاجزاء والنهي على التحريم والفساد ودلالة الأمر بالشئ على النهي عن ضده ونحو ذلك بقى الكلام في مباحث الاجتهاد والتقليد فإن البحث فيها ليس عن الأدلة فيحتمل أن يكون ذكرها في الأصول على سبيل الاستطراد و يمكن إدراج مباحث الاجتهاد فيه نظرا إلى أن البحث هناك عن حال المستدل وهو أيضا يرجع إلى أن دلالة تلك الأدلة على ثبوت الأحكام الشرعية إنما هي بالنسبة إلى من جمع الشرايط المخصوصة فهو أيضا بحسب الحقيقة بحث خال عن الأدلة وانت خبيربان أدلة الفقه من حيث أنها أدلة عليه هي الموضوع لعلم الأصول فهي بتلك الحيثية أيضا خارجة عن الغن وملاحظتها من حيث دلالتها على الفقه إلى جعل الأدلة عين الدلالة بناء على المعروف مضافا إلى الفرق البين بين أخذ الأدلة بالمعنى التصوري وملاحظتها متعلقة للحكم والتصديق المأخوذ في المسائل إنما هو الثاني ومدلوله المركب المفروض لا يزيد عن الأول فكيف ينطبق ذلك على مسائل الأصول على أن أدلة الفقه يشتمل الأدلة التفصيلية المذكورة في علم الاستدلال بل هي أظهر فيها فكيف يدعى انطباق المعنى الإضافي على فن الأصول كما ادعوه حسبما يأتي الإشارة إليه فظهر بما قررنا أن أخذ الأصول في المقام بمعنى الأدلة كما ذهب إليه جماعة من الاعلام ليس على ما ينبغي سيما إذا أريد تطبيقه على المعنى العلمي فالأولى حمل الأصول هنا على معناه اللغوي ثم انهم قالوا أن هناك جزء ثالثا وهو جزئه الصوري اعني الإضافي وقالوا أن إضافة اسم المعنى يعنى ما دل على معنى حاصل في الذوات سواء دل معه على الذات كما في المشتقات ولا يفيد اختصاص المضاف بالمضاف إليه في المعنى الذى عين له لفظ المضاف اعني وصفه العنوانى وإنما خصصوا ذلك باسم المعنى وان كان إضافة اسم العين مفيدة للاختصاص عندهم نظرا الى عدم تعيين ما به الاختصاص في تلك الاسماء فيختلف ذلك بحسب اختلاف الالفاظ كما في دار زيد وحمار عمرو ونحوهما بخلاف اسم المعنى فان وجه الاختصاص متعين هناك فان قولك مكتوب زيد ومملوك عمر وإنما يفيد الاختصاص في وصفه العنوانى اعني المكتوبية والمملوكية واستندوا في الدعوى المذكورة إلى تبادو ذلك بحسب العرف كما هو الظ من ملاحظة المثالين المذكورين ونحوهما فقالوا ان إضافة الأصول إلى الفقه تفيد اختصاص الأصول بالفقه في كونها الأصوله فيخرج عنه سائر العلوم مما يبتنى عليه الفقه إذ ليست تلك العلوم مما يخص الفقه في توقيفه عليها التوقف غيره من العلوم أيضا عليها وأما علم الأصول وان كان كثير من مسائله جاريا في غير

الفقه ايضا الا انه لما كان تدوينه و وضعه لخصوص الفقه كان له اختصاص به بحسب التدوين فيصح لذلك ان يق باختصاصه بالفقه فينطبق على معناه العلمي فيصير المفهوم المذكور معرفا رسميا له لاشتماله على خاصة وبذلك عد معناه الاضافي حدا لهذا الفن ويمكن المناقشة فيه مع ما فيه من التكلف بانه مبنى على ما ادعوه عن افادة الاضافة للاختصاص وهو على اطلاقه محل منع وتوضيح الكلام فيه ان مفاد الاضافة هو انتساب المضاف بالمضاف إليه نسبة ناقصة والمستفاد من اضافة اسم المعنى هو انتسابه إليه في خصوص وصفه العنوانى كما هو الظ من التمسك في استعمالاته العرفية وح فان كان انتسابه إلى المضاف إليه مانعا من انتسابه إلى غيره بان لم يكن ذلك العنوان قابلا للانتساب إلى شيئين كما في مملوك زيد ومكتوب عمر واذ لا يمكن ان يكون جميع ذلك الشئ مملوكا أو مكتوبا بالشخصين بافادة الاختصاص وكان افادة الاختصاص منه ح مبنيا على ذلك من غير ان يكون مستندا إلى الوضع ابتداء وان لم يكن كذلك بل كان قابلا للانتساب إلى شيئين أو اشياء كما في قولك محبوب زيد ومطلوب عمرو ومقصود بكر ونحوها لا يفيد الاختصاص كيف ولو كان ذلك مفيدا للاختصاص لكان قولك ابي روى خالقي ورازقي ومصورى دالا على عدم كونه ما لا على عدم كونه تع ربا وخالقا ورازقا ومصورا لغيره وهو ط البطلان وح فنقول في المقام ان كون الشئ اصولا للفقه لا ينافى كونه اصولا لغيره ايضا حتى يكون انتسابه إلى الفقه في ذلك مانعا من انتسابه إلى غيره فلا يتجه دلالتها على الاختصاص ليتم ما ذكر من التقريب فيظهر بما قررنا ان دعوى انطباق معناه الاضافي على معناه العلمي غير واضح مضافا إلى انه قد يناقش في اختصاص ما دون من العلوم لخصوص الفقه بالاصول كما سيأتي الاشارة إليه انش واما حده بالنظر إلى معناه العلمي فهو على ما اختاره جماعة من التاخرين هو العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الاحكام الشرعية الفرعية فخرج بالقواعد العلم المتعلقة بالجزئيات كعلم الرجال وبالممهدة لاستنباط الاحكام العلوم الغير الالية وبالتقييد بالشرعية علم المنطق إذ ليس تمهيده لاستنباط الاحكام الشرعية بل لمطلق تصحيح النظر في اكتساب المطالب النظرية وكذا ما مهد من القواعد لاستنباط الاحكام العقلية وبالفرعية ما يتقرر من القواعد في بعض المقامات لاستنباط الاحكام الاصولية وقد يستشكل في الحد بلزوم اندراج القواعد المقررة في الفقه ما يستنبط منها الاحكام الفرعية المترتبة عليه في الاصول وقد يجاب بالتزام ادراج جملة منها في مباحث الاصول كاصالة الصحة في العقود واصالة صحة تصرفات المسلم ونحوهما مما تقرر لاجل استنباط الاحكام وادراج جملة منها في الفقه مما يكون القصص منها بيان نفس الحكم الشرعي وان استنبط منه حكم شرعى اخراذ لا منافات وفيه ان اندراج بعض تلك القواعد في الفقه لا يقضى بخروجها عن الحد إذ لم يؤخذ فيه عدم اندراج تلك القواعد في الاحكام الفرعية الا ان يق أن الظ من اعتبار كونها ممهدة لاستنباط الاحكام الفرعية ان لا تكون هي من جملة الاحكام الفرعية لكن في اندراج جميع

ما تقرر من القواعد الفقهية لاستنباط الاحكام الفرعية في الاصول التأمل وقد يجعل التقييد بالفرعية مخرجا لعلم الدراية فانها موضوعة لاستنباط الاحكام الشرعية اصلية كانت أو فرعية إذ المقص منها معرفة الحديث وهو يعما لنوعين وفيه ان الملحوظ هناك معرفة الحديث لا خصوص استنباط الاحكام الشرعية بل خصوص الفرعية ومن البين ان الحديث يعم الوارد في الاحكام الشرعية وغيرها من القصص ونحوها وان كان معظم ما يراد منها الاحكام الشرعية بل خصوص الفرعية هذا وذكر بعض الافاضل ان التقييد بالممهدة يخرج علم المنطق والعربية وغيرهما مما يستنبط منها الاحكام ولكن لم يمهد لذلك و بالاحكام ما يستنبط منها المهيئات الشرعية كالصلوة والصيام ونحوهما وغيرها مثل صفاتها كصلوة الظهر والنكاح الدائم والطلاق الرجعي ونحوها فان معرفتها ليست من مسائل الفقه حتى يكون قواعد الاصول ممهدة لاستنباطنا بل هي من مبادئها وان ذكرت في طى مسائله فمثل مباحث الحقيقة الشرعية وجواز اجراء الاصل في اثبات مهية العبادات ونحو ذلك مما يبحث عنه في علم الاصول وان كان يستنبط منها المهيئات لكنها لم يمهد لمعرفة المهيئات من حيث انها هي بل لما يترتب عليها من الاحكام ولا يذهب عليك ما فيه اما اخراج المنطق والعربية بقيد الممهدة لم يمهد لمعرفة فظاهر الوهن لوضوح كون جميع العلوم المدونة من الامور الممهدة فكيف يعقل خروج شئ منها بذلك نعم بعد تقييدها بقوله لا استنباط الاحكام الشرعية يخرج ذلك حسبا اشرنا إليه لا بمجرد التقييد بالممهدة حسبا ذكره واما اخراجه بالاحكام ما يستنبط منه الماهيات ونحوها فغير متجه ايضا إذ ليس
